أكدوا موافقة محافظ بغداد على تنظيم التظاهرة

ذوو المهن الصحية يتظاهرون للمطالبة بحقوقهم وقوات الأمن تمنعهم

تظاهر المئات من ذوي المهنة الصحية، أمس الأول، أمام مبنى وزارة الصحة ببغداد، مطالبين بمعادلة مخصصات الخطورة المهنية ورفع التسكين عنهم، وافتتاح مديرية وكليات خاصة بهم، فيما منعت القوات الأمنية المتظاهرين من الوصول إلى مبنى الوزارة، ما أدى إلى اشتباك بأيد بين الطرفين.

التظاهرة التي نظمتها نقابة ذوي المهن الصحية في بغداد، المقر العام وفروعه في المحافظات ونقابة إقليم كردستان، شارك فيها أكثر من 1500 متظاهر من ذوي المهن الصحية والتمريضية.

انطلقت التظاهرة في العاشرة من صباح أمس الأول الخميس، من شارع وزارة الصحة بمنطقة الباب المعظم وسط العاصمة بغداد، وجاءت التظاهرة للضغط على الحكومة الاتحادية ومجلس النواب لرفع المظلومية عن هذه الشريحة التي تشكل نسبة 60 % من منتسبي وزارة الصحة، بحسب ما ذكر المتظاهرون.

□ بغداد / زكية المزوري

واصطدم المتظاهرون بحاجز أمني كثيف من قوات منع الشغب والجيش والشرطة، إذ قامت بغلق جميع المنافذ المؤدية إلى مبنى الوزارة، وتطويق المتظاهرين ومنعهم من الوصول إلى مبنى الوزارة، رغم حصول اللجنة المشرفة على التظاهرة على ترخيص من محافظ بغداد صلاح عبد الرزاق، وهو ما أدى إلى مشادات كلامية بين المتظاهرين وقوات الأمن انتهت إلى الاشتباك بالأيدي.

إلا أن مسؤولا أمنيا من عمليات بغداد قاطع الرصافة، رفض الكشف عن اسمه، أكد لـ"المدى" أن لديهم أوامر محددة تنص على "إبقاء المتظاهرين في الساحة ومنعهم من الوصول إلى مبنى الوزارة، وعلينا اتباع هذه الأوامر"، من دون أن يحدد الجهة التي أصدرت هذه الأوامر.

لكن أحد الضباط من قوات الجيش، فضل عدم ذكر اسمه، كشف أن الأوامر صادرة عن قيادة عمليات بغداد، مبينا أن "قيادات العمليات تلقت بلاغا من وزير الصحة يأمر فيه بمنع المتظاهرين من الوصول إلى مبنى وزارته للحيلولة دون حصول أي تصادم بين لمتظاهرين والمسؤولين أو الموظفين في الوزارة".

نقيب ذوي المهن الصحية في العراق محمد جاسم طوفان، قال لـ"المدى": إن التظاهرة سليمة نظمها ذوو المهن الصحية للمطالبة بحقوقهم المشروعة، "لكن للأسف ليس هناك احترام للقانون، فقد حصلنا على موافقة محافظ بغداد للتظاهر أمام مبنى وزارة الصحة، لكن القوات الأمنية منعتنا من ذلك".

وأضاف "جئنا للمطالبة بحقوقنا في تظاهرة سلمية مهنية، لذا أطالب كل الجهات الرسمية وصانعي القرار بالتدخل لإنصاف هذه الشريحة وحل مشاكلها".

نقيب ذوي المهن الصحية في إقليم كردستان هاوار حسن قادر، أوضح لـ"المدى" أنه تم التنسيق مع نقابة ذوي المهن الصحية المركزية في بغداد "وقد اجتمعنا في أربيل مع ممثلين عن النقابة المركزية الشهر الماضي، وعملنا على تشكيل لجنة عليا لضمان تحقيق الأهداف والمطالب المشتركة لشريحة ذوي المهن الصحية".

وبين قادر "في إقليم كردستان لم نضطر إلى التظاهر، إذ نفذ مجلس وزراء إقليم كردستان جميع مطالب ذوي المهن الصحية فور اجتماعنا مع المجلس"، موضحا "طالبنا حكومة الإقليم بتعديل مخصصات الخطورة والخفارات الليلية، وفتح مديرية عامة لذوي المهن الصحية في ديوان وزارة الصحة بالإقليم، إضافة إلى فتح كليات تمريض مسائية"، لافتا إلى أن حضورهم هذه التظاهرة هو "للتضامن مع إخواننا في بغداد لتأييد حقهم ومطالبهم المشروعة ولتحقيق العدالة للجميع".

نقيب ذوي المهن الصحية فرع ميسان كريم الحسني، ذكر لـ"المدى" أن المشاركين في هذه التظاهرة جاءوا من جميع المحافظات لإيصال صوتهم إلى مراكز صنع القرار في البلاد، مضيفا "جئنا لنقول للمسؤولين مللنا من وعودكم ومماطلتكم فاستجيبوا لمطالبنا القانونية المشروعة".

وأفاد الحسني "نحن نطالب بتطبيق قانون ٢٢ لسنة ٢٠٠٨ الذي ما زال ساري المفعول وطبقته كل الوزارات باستثناء وزارة الصحة، إذ سكنت الدرجات الوظيفية في الدرجة الرابعة خلافا للقانون"، مشيرا إلى أن المتظاهرين يطالبون أيضا بإقرار قانون المهن الصحية الذي ما زال مركونا منذ العام ٢٠٠٦ على رفوف مجلس النواب.

وتابع بالقول: "نطالب أيضا باحتساب الشهادة الأعلى لذوي المهن الصحية، ورفع المخصصات المهنية من ٥٠٪ إلى ١٠٠٪ أسوة بالمهن الطبية، مؤكدا "هذه الحقوق لا يمكن أن نتراجع عنها".

وبشأن منع القوات الأمنية لهم من الوصول إلى مبنى الوزارة قال الحسني: "رغم الموافقات الرسمية الموقعة من قبل محافظ بغداد على تنظيم التظاهرة أمام مبنى وزارة الصحة، وعلم غرفة عمليات بغداد بها، ولكن الذي حصل أن غرفة العمليات أبلغت الجيش بمنعنا من الوصول إلى مبنى الوزارة".

وأكد أن "هذه التظاهرة مهنية سلمية وليس لها علاقة بالسياسة، وأقول لكل السياسيين اختلفوا كما شئتم فيما بينكم ولكن التفتوا لمطالب الشعب وحققوها"، مضيفا "سنحاول الوصول بتظاهرتنا السلمية هذه إلى مبنى الوزارة بطريقة أو بأخرى".

المتظاهرة إلهام وهيب عبود الممرضة في مستشفى فرات العام، عضو نقابة ذوي المهن الصحية قالت: "المتظاهرون جاء الكثير منهم من محافظات العراق الشمالية والجنوبية للمطالبة بحقوقهم وتحقيق الإنصاف والعدالة، ومعاملتهم بهذه الطريقة البائسة تعكس المفهوم الخاطئ للديمقراطية لدى المسؤول".

وأضافت أن "الكوادر التمريضية وذوي المهن الصحية يشكلون الأغلبية الغالبة والمسحوقة في وزارة الصحة، إذ يقدر عددنا بـ٥٥ ألف منتسب، وهؤلاء جميعا يقولون للمسؤول كفى ظلما ووعودا، نفذوا مطالبنا".

المتظاهرون هددوا بالاعتصام ما لم تنفذ مطالبهم، وعلى إثر ذلك خرج الوكيل الفني في وزارة الصحة عبد الستار الساعدي للقائهم، بعد تدخل رئيسة لجنة الصحة والبيئة النيابية لقاء آل ياسين، بحسب ما علمت "المدى".

الساعدي تسلم مطالب المتظاهرين التي لخصتها اللجنة العليا المنظمة للتظاهرة، في ورقة اطلعت عليها "المدى"، وطالبت الورقة بـ"إلغاء قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم ١٥٥٩، والقانون المسند عليه المرقم ١٨٩ لسنة ١٩٧٨، وإقرار قانون نقابة ذوي المهن الصحية المقر المرقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٩ وتعديلاته (المناطق خارج الإقليم)".

وضمنت أيضا "معادلة مخصصات الخطورة المهنية لجميع كوادر وذوي المهن الصحية والتمريضية والتقنية في المركز وإقليم كردستان، وصرف المخصصات المنصوص عليها والمعمول بها علميا كبدل العدوى والإشعاع، والمخصصات المخزنية، وتفعيل قانون الوقاية من الإشعاع المرقم ٩٩ لسنة ١٩٨٠، وأن يكون للنقابة دور وممثل فيها".

ودعت الورقة إلى "رفع التسكين عن ذوي المهن الصحية والتمريضية وتطبيق قرار مجلس الوزراء المرقم ٩٤ لسنة ٢٠١٢، وحسب قانون ٢٢ لسنة ٢٠٠٨ بغض النظر عن التوصيف الوظيفي"، إضافة إلى "بناء وحدات سكنية لكوادر وذوي المهن الصحية وتخصيص قطع أراض سكنية لهم".

وطالبوا في ورقتهم بـ"احتساب مخصصات الشهادة الأعلى للمهن الصحية وأن تكون مغايرة للاختصاص حسب قرار مجلس الوزراء.

وأكدت المطالب على فتح مديرية عامة لكوادر وذوي المهن الصحية والتمريضية في وزارة الصحة والمؤسسات الصحية كافة، وفتح كليات التمريض والتقنية لغرض إكمال دراستهم العلمية، فضلا عن استثنائهم من بعض الضوابط الخاصة بإكمال الدراسة وتوسيع قناة المتميزين في وزارة الصحة.

الوكيل الفني عبد الستار الساعدي، دعا المتظاهرين إلى تشكيل لجنة من خمسة ممثلين لكي يتم التفاوض معهم، واعدا برفع التسكين عن الدرجات الوظيفية.

هذا الوعد الذي لم يعول عليه المتظاهرون لاسيما أن وزير الصحة وعدهم في الخامس عشر من شهر شباط الماضي برفع التسكين عن درجاتهم الوظيفية ولم ينفذ شيئا بهذا الخصوص.

وعن نتائج اجتماع اللجنة الخماسية بالوكيل الفني للوزارة، قال نقيب ذوي المهن الصحية محمد جاسم طوفان: "وعدنا الوكيل أن يوم الأحد المقبل ستصدر كتب رسمية من وزارة الصحة إلى الجهات المعنية كوزارة المالية ورئاسة الوزراء ومجلس النواب لغرض رفع التسكين عن درجاتنا الوظيفية، كما وعد بفتح قسم لذوي المهن الصحية في هيكلية وزارة الصحة وغيرها من الأمور حيث ستُشكل لجنة من الوزارة والنقابة لمتابعة باقي مطالبنا".

منظمة أميركية تكشف عن ضعف التخطيط للمشاريع في كربلاء

□ كربلاء / أمجد علي

كشفت ورشة تدريبية أقامتها منظمة الإسكان التعاوني (CHF) التابعة لوكالة التنمية الدولية الأميركية، أن الكثير من الوحدات الإدارية تغيب عنها الخطط الإستراتيجية التي تسبق تنفيذ المشاريع بسبب تداخل الصلاحيات، فضلا عن الضغوطات السياسية وعدم الاعتماد على الكفاءات في العمل.

وقال مدير برنامج المنظمة صلاح عدنان خلال الورشة التي حضرتها "المدى": إن الورشة شارك فيها أعضاء في مجالس الأقضية والنواحي بهدف تطوير عملها من ناحية التخطيط وتطوير مهاراتهم وتوضيح العلاقة بينها وبين الحكومة المحلية.

وأضاف أن الورشة تهدف إلى مناقشة المشاكل التي تواجه عمل المجالس البلدية للتوصل إلى حلول توصيفية لها لرفعها إلى الجهات المختصة.

وأفاد بأن الورشة أقيمت بعد أن أظهرت إحدى الدراسات أن الخطط التي تم وضعها للمشاريع تعاني الفشل والضعف وفيها تباطؤ بالتنفيذ لأسباب عدة، منها أن الحكومة المحلية لا تشرك مجالس الأقضية والنواحي في صنع القرار أو وضع التخطيط.

وتابع بالقول: إن الدراسة أظهرت أيضا أنه هناك قلة اعتماد على الكفاءات فضلا عن الجانب السياسي والتحيز لهذه الجهة على حساب الأخرى، مشيرا إلى أن "التخطيط حديث العهد في العراق ما بعد التغيير لذلك فإن أغلب هذه المجالس ليست لديها الخبرة وكان الأمر يجري بصورة عشوائية وهذا ما جعل اغلب المشاريع فاشلة".

من جانبه، قال مستشار الحكومة المحلية في المنظمة الدكتور حيدر جواد: إن الأسباب التي دعت إلى إقامة هذه الورشة هي بالتأكيد لوجود خلل في وضع إستراتيجيات التخطيط ولهذا أسباب عدة.

وأشار إلى أن مجالس المحافظات غالبا ما تضع تغييرا أو متغيرات أو تصحيحات على المخططات التي تضعها الأقضية والنواحي وهذا لا يجوز بحسب القوانين لأن هذه التغييرات لا تأخذ بعين الاعتبار الأولوية والأهمية للمشاريع.

من جهتها، ذكرت اختصاصية التدريب في المنظمة منال البكري أن المنظمة تدعم الأعمال التي تقوم بها مجالس الأقضية والنواحي "ونحن نقدم المشورة لتحسين الأداء والأعمال، ودراسة المعوقات واحدة من أسباب العمل العلمي والتطوير المهاري خاصة وأن تدريب الكوادر يعني تقليل الخسائر وتقنين الخلل".

وتضيف أن "الحكومة المحلية تحاول أن تمضي قدما في هذا المجال بالرغم من وجود بعض المعرقلات والتي نحاول تخطيها لأننا لا نستطيع أن نصل إلى التخطيط الحقيقي بدون العمل بروحية الفريق الواحد".

في حين قال نائب رئيس مجلس محافظة كربلاء نصيف الخطابي: "هناك خلل بكل تأكيد في التخطيط ولكن يخطئ من يقول أن الخلل في الجانب السياسي أو الضعف المالي أو تدخل المجالس والحكومات المحلية، بل كل هذه الأسباب مجتمعة".

وتابع بالقول: من الضروري أن نعمل بروح الفريق الواحد لنتمكن من تطوير القدرات وتنميتها، مشيرا إلى أن لجنة الإعمار والتخطيط الإستراتيجي في مجلس المحافظة تتمتع بالكفاءة "ولكننا نصطدم ببعض القوانين السابقة التي لا تتفاهم ولم تتعامل بشكل جيد مع المنظومة السياسية والاقتصادية العراقية الجديدة".

مؤتمر دوكان الدولي يدعو لتعديل قانون مكافحة الاتجار بالبشر

□ المدى / السليمانية

دعا مؤتمر دوكان الدولي الأول عن الاتجار بالبشر (آليات وإجراءات فاعلة لمكافحته) المنظمات الدولية للالتفات إلى المجتمعات التي شهدت حروبا وأعمال عنف واسعة ومنها العراق للمساعدة في مكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر، مطالبا بتعديل القانون العراقي الخاص بمكافحة هذه الظاهرة لجعله قانوناً أكثر فاعلية.

ونظم المؤتمر الذي عقد يومي ٢١ و٢٢ الشهر الحالي "التحالف من أجل العدالة" برئاسة وزير حقوق الإنسان الأسبق بختيار أمين، بالتعاون مع منظمتي (مينيرفا) و(لو) الايطاليتين ووزارة الخارجية الايطالية.

وفي التوصيات التي أصدرها المؤتمرون دعوا إلى تعديل قانون مكافحة الاتجار الذي شرعه مجلس النواب في وقت سابق هذا العام، وإلى إضافة نص يعتبر الأعراف والممارسات المشابهة للرق شكلا من أشكال الاستغلال المكون لجريمة الاتجار بالبشر.

وطالبوا بإضافة نص آخر يعفي ضحايا الاتجار بالبشر من ملاحقتهم عن الجرائم المصاحبة لهذه الجريمة، كجرائم دخول البلد أو عبور الحدود بطريقة غير مشروعة أو الإقامة بصورة غير قانونية داخل العراق، والنص على حق الضحايا في تعويض عادل تلتزم الدولة بدفعه، فيما إذا تعذر استيفاؤه من المسؤول عنه.

كما دعا المؤتمر إلى الإسراع بإصدار النظام الخاص المنظم لإعادة تأهيل ضحايا الاتجار بالبشر وإنشاء مراكز إيواء وتأهيل متخصصة لإعادة دمجهم في المجتمع.

وأوضح بختيار أمين في المؤتمر الصحفي الذي عقد في ختام المؤتمر، وحضرته "المدى" أن الهدف الذي توخاه عقد المؤتمر في العراق "هو لفت أنظار المؤسسات التنفيذية والتشريعية ومنظمات المجتمع المدني العراقية والأجنبية إلى مخاطر جريمة الاتجار بالبشر، ووضع الآليات المناسبة لتطبيق قانون مكافحة الاتجار بالبشر الذي أقره البرلمان مؤخراً".

وأعلن أن ثلاث منظمات دولية، هي الأمم المتحدة ومنظمة الهجرة الدولية والاتحاد الأوروبي، أكدت الاستجابة لتوصيات المؤتمر بالمساهمة الجادة لتدريب الكوادر الصحفية والقضائية والنساء وأفراد الشرطة العراقيين وتأهيلهم من أجل مجابهة آفة الاتجار بالبشر.

وقدمت خلال المؤتمر توصية خاصة من الاتحاد الأوروبي باستحداث وظيفة متخصصة على مستوى وطني تحت عنوان "مقرر خاص بقضايا الاتجار بالبشر في العراق"، وأبدت المنظمة الدولية استعدادها لتدريب المكتب الخاص بهذا الشأن، مؤكدة أنها ستدرج هذا الاقتراح في مسودة التفاهم والتعاون بين العراق والاتحاد الأوروبي المفترض توقيعه قريبا.

إقليم كردستان / العراق
مجلس القضاء
رئاسة محكمة استئناف منطقة كركوك / كرميان
((محكمة بداءة خانقين))

العدد : ٣٣ /ب / ٢٠١٢
التاريخ : ٢٣ / ٥ / ٢٠١٢

اعـــــــلان

المدعي / كامران زيدان غيدان
الى المدعى عليهما / ١- فتحية سيد خليل سيد مراد
٢ – رسمية علي احمد

اصدرت هذه المحكمة في الدعوى المرقمة ٣٣ / ب / ٢٠١٢ في ٢٣ / ٥ / ٢٠١٢ حكما غيابيا قابلا للاعتراض والتمييز يقضي بإزالة شيوع العقار المرقم ٢٧٦ عبد الله بيك بيعا وتوزيع ثمنه على الشركاء المثبت اسمائهم في اعلاه كل حسب سهامه في العقار . ولمجهولية محل اقامة المدعى عليها الاولى فتحية سيد خليل سيد مراد قررت هذه المحكمة تبليغك عن طريق صحيفتين محليتين وفي حالة تبلغك بالحكم اعلاه وعدم الطعن به خلال المدة القانونية البالغة عشرة ايام والتي تبدأ من اليوم التالي لنشر الاعلان سوف يكتسب الحكم الدرجة القطعية.

القاضي حسن احمد عباس

اعـــــــلان

السادة أعضاء الهيئة الادارية للمجلس العراقي للسلم والتضامن.. نظرا لانقطاعكم عن التواصل مع منظمتنا ولمجهولية إقامتكم قررت الهيئة الادارية إعلامكم بضرورة حضور الاجتماع الموسع الذي تعقده المنظمة في مقرها الكائن في بغداد – حي النضال / م ١٠٣ / ز ٣٠ / د ٢٩ بتاريخ ٢٥ / ٥ / ٢٠١٢ لغرض التداول الجماعي بشؤونها الخاصة وفي حال عدم حضوركم سنتخذ الاجراءات القانونية المنصوص عليها في النظام الداخلي للمنظمة.

فخري كريم
رئيس المجلس العراقي للسلم والتضامن
٢٤ /٥ / ٢٠١٢